تصريح صحفي

مطلبنا إصلاح جوهري للإطار المنظم للانتخابات التشريعية لسنة 2026

في سياق تاريخي دقيق نمر به في بلادنا، يتسم باشتداد الانحباس السياسي وتصاعد الاحتقان الاجتماعي، وفي ظل حاجتنا لبناء ديمقراطية حقيقية مبنية على الإرادة الشعبية، كضمانة أساسية لتحصين وحدتنا الترابية وتحقيق التنمية الشاملة، نعلن في حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي عن تقديم مذكرتنا الشاملة والمفصلة حول إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي للانتخابات التشريعية المقبلة.

إن مبادرتنا هذه، التي أعددناها وفق منهجية تشاركية واسعة، تأتي كاستجابة مسؤولة منّا لضرورة التأسيس للثقة المفقودة بين المواطن(ة) والمؤسسات، وكتعبير عن إرادتنا السياسية في الانتقال ببلادنا نحو ديمقراطية فعلية تربط القرار بصناديق الاقتراع، وتؤسس لربط المسؤولية بالمحاسبة.

المحور الأول: تصفية الأجواء السياسية كمدخل إلزامي لاستعادة الثقة

نؤكد في فدرالية اليسار الديمقراطي أن أي إصلاح تقني للمنظومة الانتخابية سيبقى عديم الجدوى ما لم يسبقه مناخ سياسي سليم ومُحفّز على المشاركة. وعليه، فإننا نضع "تصفية الأجواء السياسية والحقوقية" كشرط أولي ومسبق، وندعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وفورية لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، تشمل:

- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف، والصحفيون، والمدونون، والنشطاء، ووضع حد للمتابعات القضائية القائمة على تهم فضفاضة.
- صيانة وحماية الحريات العامة والفردية، ووقف تمرير القوانين المقيدة للحقوق، وتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.
- محاربة الفساد والريع والقطع مع الإفلات من العقاب في الجرائم الاقتصادية، وحماية مؤسسات الحكامة من محاولات الإضعاف.
- الاستجابة للمطالب المشروعة للحركات الاجتماعية، واتخاذ إجراءات عاجلة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين في مواجهة غلاء الأسعار.

إن هذه الإجراءات التي ندعو إليها ليست مجرد مطالب حزبية، بل نعتبرها ضرورات وطنية لإعادة الاعتبار للعمل السياسي الجاد وبناء عقد اجتماعي جديد قائم على الثقة والتمثيلية والعدالة.

المحور الثاني: تشخيص الاختلالات البنيوية للمنظومة الانتخابية الحالية

نقدم في مذكرتنا هذه تحليلاً نقدياً معمقاً للاختلالات التي تشوب المنظومة الانتخابية، والتي نرى أنها أدت إلى تآكل مصداقية العمليات الانتخابية وتعميق أزمة الثقة. ومن أبرز هذه الاختلالات التي نرصدها:

- **هيمنة وزارة الداخلية على العملية الانتخابية:** إننا نعتبر أن استمرار إشراف جهاز تنفيذي على تنظيم الانتخابات يتعارض مع الممارسات الديمقراطية الدولية التي تعتمد هيئات مستقلة، مما يفتح الباب أمام شبهات التدخل وغياب الحياد.
- **ضعف التسجيل في اللوائح الانتخابية:** حيث نلاحظ أن ما لا يقل عن 7.5 مليون مواطن في سن التصويت غير مسجلين، مما يضعف الشرعية الشعبية للمؤسسات المنتخبة ويجعلها لا تعكس إرادة الأغلبية.
- **الخروقات الجسيمة التي شابت انتخابات 2021:** والتي تمثلت، حسب ما وثقناه ورصدته تقارير وطنية ودولية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا)، في الشراء المعمم والواسع للأصوات، بالإضافة إلى تدخل أعوان الإدارة لتوجيه الناخبين، واستغلال النفوذ.
- **نمط اقتراع هجين:** نرى أنه يعزز الطابع الفردي على حساب البرامج السياسية، ويساهم في إفساد المشهد السياسي عبر هيمنة الأعيان وذوي النفوذ المالي.

إن هذه الاختلالات، وغيرها، هي ما حوّل، في تقديرنا، الانتخابات من آلية ديمقراطية للتعبير عن الإرادة الشعبية إلى مسار تقني يفتقر إلى المصداقية، مما يغذي اليأس والعزوف، ويهدد شرعية المؤسسات المنتخبة.

المحور الثالث: مقترحات عملية من أجل انتخابات حرة ونزيهة

لمواجهة هذه التحديات، نطرح في فدرالية اليسار الديمقراطي رؤيتنا الإصلاحية المتكاملة التي ترتكز على 17 محوراً، ونهدف من خلالها إلى ضمان النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص. ومن أهم مقترحاتنا:

على المستوى المؤسساتي:

- **نقترح إحداث هيئة وطنية مستقلة ودائمة للإشراف على الانتخابات:** نطالب بأن تتشكل من شخصيات وطنية مستقلة وممثلي الأحزاب والهيئات المهنية، وأن تتولى تدبير كافة مراحل العملية الانتخابية، من إعداد اللوائح إلى إعلان النتائج، لنضمن بذلك الحياد التام ونقطع الطريق على أي تدخل إداري.

- **ندعو إلى إعادة تحديد الاختصاص القضائي:** وذلك عبر تخويل القضاء الإداري حصراً البت في المنازعات المتعلقة باللوائح والترشيحات، وحصر دور المحكمة الدستورية في الطعون المتعلقة بالنتائج النهائية.

على مستوى نمط الاقتراع والتمثيلية:

- **نطالب باعتماد دائرة انتخابية وطنية واحدة:** كخيار استراتيجي نراه ضرورياً لتعزيز التصويت على البرامج السياسية والمشاريع الفكرية بدلاً من الأشخاص، ولتحقيق المناصفة الكاملة، والحد من الفساد الانتخابي. واحتياطاً، نقترح اعتماد الجهة كدائرة انتخابية.
- **نؤكد على ضرورة تمكين مغاربة العالم من التمثيلية البرلمانية:** وذلك عبر إحداث دوائر انتخابية خاصة بهم في الخارج، وضمان حقهم الدستوري الكامل في التصويت والترشيح.

على مستوى اللوائح الانتخابية والمشاركة:

- **نقترح اعتماد التسجيل التلقائي في اللوائح الانتخابية:** لكل مواطن ومواطنة حاصل على بطاقة التعريف الوطنية، لنضمن حق التصويت للجميع ونزيل العوائق الإدارية.
- **ندعو إلى تبسيط ورقمنة المساطر:** المتعلقة بالحصول على اللوائح والطعون فيها، مع مطالبتنا بفرض عقوبات زجرية على كل من يعرقل هذا الحق.

على مستوى الحملة الانتخابية ومحاربة الفساد:

- **نطالب بعقلنة تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية:** وندعو إلى مراجعة معايير الدعم العمومي ليرتبط بالفعالية والتأطير وليس فقط بالنتائج الانتخابية، مع وضع سقف للنفقات، وتشديد الرقابة على مصادر التمويل.
- **نطالب بضمان الولوج العادل للإعلام العمومي:** لكل الأحزاب دون تمييز قائم على التمثيلية السابقة، وندعو لتنظيم مناظرات حقيقية.
- **نشدد على ضرورة تجريم كافة أشكال الفساد الانتخابي:** وندعو إلى الرفع من العقوبات المتعلقة بشراء الأصوات، واستغلال برامج الدعم العمومي لأغراض انتخابية، واستعمال وسائل الدولة في الحملات.

إن مذكرتنا ليست مجرد قائمة مطالب، بل هي مشروع سياسي متكامل ومسؤول، وخارطة طريق واضحة للخروج من حالة الجمود السياسي. نحن نؤمن بأن بناء مغرب قوي ومزدهر يبدأ من بناء ديمقراطية حقيقية، ديمقراطية تكون فيها المؤسسات معبرة عن إرادة الشعب ومسؤولة أمامه. ندعو كافة القوى الوطنية الحية، من أحزاب سياسية ومجتمع مدني ونقابات، إلى الانخراط في حوار وطني جاد حول هذه المقترحات، من أجل التوافق على عقد ديمقراطي جديد يؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ بلادنا.

إننا، في فدرالية اليسار الديمقراطي، وبهذه المبادرة، نجدد التزامنا الراسخ بالنضال السلمي والديمقراطي من أجل بناء دولة الحق والقانون، ونؤكد أن الانتخابات المقبلة يجب أن تكون فرصة تاريخية لإعادة بناء الثقة، أو ستكون تكريساً للأزمة القائمة.